

# Clima-Med

Acting for Climate in  
South Mediterranean



Funded by  
the European Union

توصيات لاستراتيجية تنسيق العمل  
المناخي

# الأردن

## CAS

من التخطيط إلى العمل:  
تعميم تغيير المناخ



Union for the Mediterranean  
Union pour la Méditerranée  
الإتحاد من أجل المتوسط

تم توكييم هذا المشروع من قبل الاتحاد من أجل المتوسط

# ملاحظات إرشادية للقارئ

تهدف هذه الوثيقة إلى تقديم توصيات للسلطات الوطنية لتحسين تعميم تغير المناخ (سواء التخفيف أو التكيف) في السياسات العامة، وتطبيق طرق أكثر فعالية للقيام بإجراءات تغير المناخ، نحو تحسين تمويل المناخ.

تنقسم الوثيقة إلى قسمين، يسبقهما جدول يلخص الملف المناخي الأساسي للدولة، بما في ذلك القسم (أ): تقييم شامل للتعميم الحالي لتغير المناخ في التنمية الوطنية والمحلية، والقسم (ب): توصيات بشأن استراتيجية تنسيق العمل المناخي المحلي

يعرض الملف المناخي للدولة المؤشرات الرئيسية حول اقتصادات البلاد مع التركيز بشكل خاص على علاقتها بتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً (NDCs).

أ. يُظهر تقييم التعميم التقارب بين المساهمات المحددة وطنياً في مصر وسياساتها واستراتيجياتها الوطنية والمحلية، من حيث تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، و- عندما يكون ذلك مناسباً - الارتباط بدور المؤسسات الدولية (سواء من حيث التمويل أو المساعدة الفنية).

ب. تركز التوصيات الخاصة باستراتيجية تنسيق العمل المناخي المحلي، جنباً إلى جنب مع رؤى الحكومة المستندة إلى الميدان، على تحديد مجالات التدخل المحتملة والجاهزة لدعم تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً. ويمهد هذا القسم أيضاً لصياغة استراتيجية أو مبادئ توجيهية لتمويل المناخ.

## نبذة عن مراجعة CAS

ضعت الاستراتيجية الأولى لتنسيق العمل المناخي (CAS) في مارس 2021، ثم للتشاور مع مجموعة التنسيق الوطنية (NCG).

في عام 2024، استجابةً للتحديثات وإدراج وثائق جديدة في إطار السياسة الوطنية، قامت مجموعة التنسيق الوطنية، قررت مجموعة التنسيق الوطنية،

بالتعاون مع فريق Clima-Med، قررت إجراء مراجعة شاملة لمعايير المحاسبة الوطنية. تضمنت عملية المراجعة هذه دمج وثائق السياسات الجديدة ذات الصلة بأجندة المناخ في الأردن.

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن مراجعة نظام التقييم القطري الموحد هي عملية مستمرة، مصممة ليتم تحديثها باستمرار من قبل أعضاء مجموعة العمل الوطنية أو الخبراء المشاركين في مفاوضات المناخ. ويضمن هذا النهج التكراري أن يظل هذا النهج التكراري خارطة طريق ديناميكية، توجه الإجراءات والمشروعات المستقبلية بما يتماشى مع السياسات المناخية المتطورة.

تم إنتاج هذه الوثيقة كجزء من أنشطة مشروع الاتحاد الأوروبي لدول سياسة الجوار الأوروبية في الجنوب  
EUROPEAID / 139067 / DH / SER / MULTI. تم إعداد استراتيجية تنسيق العمل المناخي (CAS) بدعم

مباشر

من خبراء مشروع كليما - ميد.

تتوفر نسخة رقمية من هذه الوثيقة على موقع المشروع: [www.climamed.eu](http://www.climamed.eu)

بأسف مؤلفو المنشور على أي أخطاء أو سهو قد يكون تم إجراؤه عن غير قصد.

# Glossary

<b>AfD</b>	Agence Française de Développement - French Development Agency	وكالة التنمية الفرنسية
<b>BRT</b>	Bus Rapid Transit	حافلات النقل السريع
<b>BUR</b>	Biennial Updated Report	التقرير المحدث كل سنتين
<b>CO2</b>	Carbon Dioxide	ثاني أكسيد الكربون
<b>CoM Med</b>	Covenant of Mayors for the Mediterranean	ميثاق رؤساء المدن
<b>CVDB</b>	Cities and Village Development Bank	بنك تنمية المدن والقرى
<b>EE</b>	Energy Efficiency	كفاءة الطاقة
<b>ESCO</b>	Energy Service Company	شركة خدمات الطاقة
<b>EU</b>	European Union	الاتحاد الأوروبي
<b>FAO</b>	Food and Agriculture Organization	منظمة الأغذية والزراعة
<b>GCEP</b>	General Corporation for the Environment Protection	المؤسسة العامة لحماية البيئة
<b>GCF</b>	Green Climate Fund	صندوق المناخ الأخضر
<b>GDP</b>	Gross Domestic Product	إجمالي الناتج المحلي
<b>GEF</b>	Global Environment Facility	مرفق بيئة عالمي
<b>GHG</b>	Greenhouse Gas	الغازات الدفيئة
<b>GIZ</b>	Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي
<b>HR</b>	Human Resources Development	تنمية الموارد البشرية
<b>INDC</b>	Intended Nationally Determined Contribution	المساهمة المحددة وطنياً
<b>IPCC</b>	Intergovernmental Panel on Climate Change	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ
<b>JEF</b>	Jordan Environment Fund	صندوق البيئة الأردني
<b>JREEEF</b>	Jordan Renewable Energy and Energy Efficiency Fund	الصندوق الأردني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة
<b>M&amp;E</b>	Monitoring and Evaluation	رصد وتقييم
<b>MEDSTAT</b>	Euro Mediterranean Statistical Cooperation	التعاون الإحصائي الأورو متوسطي
<b>MoT</b>	Ministry of Transport	وزارة النقل
<b>MRV</b>	Measurement, Reporting and Verification	القياس والإبلاغ والتحقق
<b>NAP</b>	National Action Plan	خطة العمل الوطنية
<b>NCCC</b>	National Climate Change Committee	اللجنة الوطنية لتغير المناخ
<b>NCG</b>	National Coordination Group	فريق التنسيق الوطني
<b>NDC</b>	Nationally Determined Contribution	المساهمة المحددة وطنياً
<b>NEPCO</b>	National Electric Power Co	شركة الكهرباء الوطنية
<b>PPP</b>	Public-Private Partnership	شراكة القطاعين العام والخاص
<b>R&amp;D</b>	Research and Development	البحث والتطوير
<b>RE</b>	Renewable Energy	طاقة متجددة
<b>ROI</b>	Return of Investment	عائد الاستثمار
<b>SEACAP</b>	Sustainable Energy Access and Climate Action Plans	خطة عمل الوصول للطاقة المستدامة والمناخ
<b>SSM</b>	SEACAP Support Mechanism	آلية دعم خطة عمل الوصول للطاقة المستدامة والمناخ
<b>TNA</b>	Technology Needs Assessment	تقييم الاحتياجات التكنولوجية
<b>UNDP</b>	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
<b>UNFCCC</b>	United Nations Framework Convention on Climate Change	اتفاقية الأمم المتحدة الأطارية المعنية بتغير المناخ
<b>USD</b>	U.S. Dollar	الدولار الأمريكي
<b>VAT</b>	Value-Added Tax	ضريبة القيمة المضافة
<b>WWTP</b>	Wastewater Treatment Plant	محطة معالجة مياه الصرف الصحي
<b>ZEEV</b>	Zero Emission Electric Vehicle	مركبة كهربائية خالية من الانبعاثات

## الملخص التنفيذي

7

## الجزء أ - التعميم/التحديد الحالي تكامل سياسات المناخ

- 1. دور الأردن في العمل المناخي العالمي**
- 10 1.1. التزامات الأردن الدولية بشأن المناخ
- 10 1.2. الملف المناخي للأردن في سياق تغير المناخ العالمي
- 2. الإجراءات الوطنية المتعلقة بالمناخ في الأردن**
- 11 2.1 إطار سياسة المناخ الوطنية للإجراءات المناخية الوطنية المحدد
- 13 2.2 ربط إطار السياسة الوطنية بخطة العمل الوطنية، واستراتيجيات التنمية منخفضة الانبعاثات، والقياس والإبلاغ والتحقق
- 3. أولويات المساهمات المحددة وطنياً والسياسات الوطنية**
- 14 3.1. المساهمات المحددة وطنياً المعدلة للأردن
- 15 3.2. السياسة الوطنية لتغير المناخ 2013-2020
- 15 3.3. الرؤية والاستراتيجية الوطنية الأردنية 2025
- 15 3.4. الخطة الوطنية للنمو الأخضر في الأردن
- 16 3.5. العمل والقطاعات/القطاعات الفرعية للمساهمة المحددة وطنياً التي لا يغطيها إطار السياسة الوطنية الحالي
- 16 3.6. استراتيجية الطاقة الأردنية 2020-2030
- 16 3.6. أ. البلاغ الوطني الرابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
- 17 3.7. ب. السياسة الوطنية الرابعة لتغير المناخ في الأردن 2020-2050
- 18 3.8. الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2020-2025
- 18 3.9. خطة إدارة محمية العقبة البحرية 2022 - 2026
- 4. تعميم الالتزامات الدولية في الإجراءات الوطنية**
- 20 4.1. ربط مبادئ خطة التكيف الوطنية بإطار السياسة الوطنية
- 20 4.2. الربط بين استراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات وإطار السياسة الوطنية
- 21 4.3. الربط بين تقارير الرصد والتحقق (MRV) وإطار السياسة الوطنية
- 21 4.4. تحليل تعميم المساهمات الوطنية
- 5. التنسيق الوطني لسياسة المناخ**
- 23 5.1. أعضاء مجموعة التنسيق الوطنية لمشروع كليما-ميد
- 23 5.2. تقييم التنسيق الوطني للمناخ
- 6. التزامات المدن المناخية، والحصول على الطاقة المستدامة وخطة العمل المناخية - تعميم خطة عمل الوصول للطاقة المستدامة والمناخ (SEACAP)**
- 23

## 24 الجزء ب - توصيات لاستراتيجية تنسيق العمل المناخي

### 1. السياسة والاستراتيجية والإطار القانوني/التخطيط (بما في ذلك خطة العمل الوطنية واستراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات)

- 25 1.1. تحديد أولويات الالتزامات المناخية الدولية
- 26 1.2. تحسين منهجية التخطيط الوطني للعمل المناخي
- 26 1.3. تحسين إطار سياسة المناخ الوطنية، وخطة العمل الوطنية، واستراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات
- 26 1.4. تعزيز الآليات الوطنية لتنسيق المناخ

### 2. إطار عمل الميزانية والاستثمار

- 27 2.1. تقديم حوافز إضافية ومساعدات فنية لمروحي المشاريع المناخية من القطاع الخاص
- 27 2.2. تطوير تدابير وحوافز مالية مبتكرة ومراعية للمناخ
- 27 2.3. دعم التخطيط المناخي المحلي وتطوير مجموعة من المشاريع القابلة للتمويل والقابلة للتكرار
- 27 2.4. تعبئة استثمارات القطاع الخاص

### 3. إطار الرصد والتقييم

- 28 3.1. تحليل فجوة البيانات
- 28 3.2. جمع وإدارة البيانات

### 4. أنشطة بناء القدرات

- 28 4.1. الموارد البشرية على المستويين الوطني والمحلي
- 28 4.2. أنشطة التدريب
- 28 4.3. الأدوات/المبادئ التوجيهية
- 29 4.4. الاتصالات العامة
- 29 4.5. تعميم مراعاة المنظور الجنساني

# ملخص تنفيذي

أعد مشروع كليما - ميد التوصيات الواردة في هذه الوثيقة بهدف تحسين استراتيجيات تنسيق المناخ في الأردن، في ضوء تقييم تعميم تعميم المساهمات المحددة وطنياً، كما هو موضح في الوثائق المتعلقة بإطار السياسة الوطنية، وخطة العمل الوطنية (NAP)، واستراتيجيات التنمية منخفضة الانبعاثات (LEDS)، والقياس والإبلاغ والتحقق (MRV) التي أعدتها الأردن (قائمة الوثائق القسم الفرعي 2.1)، بالإضافة إلى مراجعة أعمال تنسيق المناخ التي قام بها فريق كليما - ميد مع أعضاء السلطات الأردنية ذات الصلة لمجموعة التنسيق الوطنية (قائمة أعضاء المجموعة القسم الفرعي 5.1). بالإضافة إلى ذلك، قام مشروع كليما - ميد بمسح التزامات المدن الأردنية المناخية في إطار انضمامهم لميثاق رؤساء المدن وإعداد خطط العمل للوصول للطاقة المستدامة والمناخ (SEACAP)، وذلك نحو تقديم توصيات لتعزيز الإجراءات المناخية في الجهود المحلية أو جهود المدن.

وقد جمعنا تلك التوصيات في أربعة أقسام رئيسية:

## (1) توصيات السياسة والاستراتيجية والإطار القانوني/التخطيطي (بما في ذلك خطة العمل الوطنية واستراتيجيات التنمية منخفضة الانبعاثات).

- إعطاء الأولوية لإجراءات تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً من خلال وضع قضايا المياه والنقل والزراعة على رأس الأولويات، بالإضافة إلى زيادة جهود التكيف. ومن بين أمور أخرى، يوصى بتعبئة السلطات المحلية لتطوير استراتيجيتها الخاصة بكفاءة استخدام المياه، وإعطاء دور أكثر نشاطاً لوزارة النقل في تنسيق المناخ، ومراجعة الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2002-2010.

- يعد تحسين منهجية التخطيط للعمل المناخي الوطني أمراً إلزامياً لتحسين كفاءة سياسة المناخ واستراتيجيته وإطاره القانوني. وفي هذا السياق، تحتاج وثائق إطار السياسات الوطنية إلى تبادل منهجيات التخطيط المشتركة والنماذج المستخدمة ومزامنة الآفاق الزمنية للخطط والاستراتيجيات مع الجدول الزمني لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. سيؤدي ذلك لتسهيل مراجعة جميع الجهود وربطها ووضعها على المسار الصحيح، كما سيسمح بإجراء قياس وإبلاغ وتحقيق فعال ومستدام. ويوصى أيضاً أن يصاحب ذلك تحسينات قطاعية إضافية مفصلة في هذا التقرير.

- إضفاء الطابع المؤسسي على جهود التنسيق، على سبيل المثال إعطاء ولاية قانونية للجنة الوطنية لتغير المناخ (NCCC)، وتعزيز هذه الولاية من خلال أمانة تضفي الطابع المؤسسي على أنشطتها وتعطيها المزيد من الوضوح. ومن شأن مشاركة وزارة الصحة ووزارة النقل في NCCC أن تؤدي أيضاً إلى تكثيف فعالية الجهود المناخية.

## (2) توصيات إطار عمل الميزانية والاستثمار

- تقديم حوافز إضافية ومساعدة فنية لجذب مروجي مشاريع المناخ من القطاع الخاص من خلال إجراءات مثل تعزيز بنك تنمية المدن والقرى (CVDB) والصندوق الأردني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة

(JREEF) ومضاعفة خطوط الائتمان لشركات خدمات الطاقة.

- تقديم تدابير مالية مبتكرة ومراعية للمناخ لعمل الجهات الخاصة مع السلطات المحلية لتنفيذ الإجراءات المناخية من خلال تحديد الحوافز في المناقصات العامة وإنشاء مزايا ضريبية أو سياسات إعفاء.

- تطوير الإطار القانوني للمشاركة بين القطاعين العام والخاص وتقديم المساعدة الفنية لتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المستوى الوطني والمحلي.

- المصادقة على إنشاء آلية دعم SEACAP الوطنية (SSM) التي من شأنها أن تعمل كميسر وتعمل كمركز خبرة لدعم إعداد وتنفيذ خطط عمل الوصول للطاقة المستدامة والمناخ (SEACAPS) من قبل السلطات المحلية. سوف يتفاعل إعداد SSM ويستفيد من الإجراء لدعم تطوير مجموعة من المشاريع المناخية القابلة للتمويل والقابلة للتكرار على المستوى المحلي.

## (3) إطار الرصد والتقييم

يقترح إجراء تحليل فجوات البيانات وتنفيذ حلول للحد من هذه الفجوة من خلال نظام مستدام للغازات الدفيئة مدعوم بمنصات عبر الإنترنت لتتبع الإجراءات وتديرها وحدة مركزية أو مركز - من الناحية المثالية تحت إشراف وزارة البيئة بالتنسيق مع إدارة الإحصاءات. بالإضافة إلى ذلك، من المهم مضاعفة الرؤى والتحليلات القطاعية من خلال إنشاء مراكز بحث ومعلومات وطنية أو محلية لتنظيم البيانات وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً.

## (4) أنشطة بناء القدرات

يُنصح بإعطاء الأولوية لتنمية الموارد البشرية على المستويين الوطني والمحلي بشأن تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً في مجال التخطيط وإعداد الميزانية وجمع الأموال والاتصالات.

وفيما يتعلق بالاتصالات العامة، يُقترح إنشاء مكتب وطني مسؤول عن اتصالات المساهمات المحددة وطنياً وإجراء حملات توعية وطنية بمشاركة نشطة من المجتمع المدني.

وفيما يتعلق بالاستجابة لقضايا النوع الاجتماعي، يحث على ربط إطار السياسات الوطنية ببرنامج عمل ليما المعزز لمدة خمس سنوات بشأن المساواة بين الجنسين وخطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين (القرار CP/3 25 - ديسمبر 2019)

<https://unfccc.int/documents/204536>

ويوصى بمضاعفة الإرشادات والأدوات والنماذج التي يمكن الوصول إليها للتخطيط الوطني والمحلي لخطة العمل (SEACAP).

ستكون جميع أنواع أنشطة تبادل الخبرات (مثل التوأمة والتظليل الوظيفي) بناءً لأعضاء مجموعة التنسيق الوطنية (NCG) مع البلدان التي يكون فيها تجميع المساهمات المحددة وطنياً في الخطط الوطنية أكثر تقدماً.



# الجزء أ

التعميم/التحديد الحالي لتكامل سياسات المناخ

يتكون هذا القسم من ستة أقسام فرعية حيث يتم عرض فحص تعميم المساهمات المحددة وطنياً في برامج أو سياسات أو استراتيجيات أو خطط التنمية الوطنية المحددة. ويقدم القسم إرشادات أولية ومعلومات أساسية لإعداد الجزء ب حيث يتم تقديم التوصية لتعزيز استراتيجيات تنسيق المناخ.

## 1. دور الأردن في العمل المناخي العالمي

### 1.1. التزامات الأردن الدولية بشأن المناخ

وقعت الأردن على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية عام 1993، وصدقت على بروتوكول كيوتو عام 2003. وأعدت البلاغ الأولي عام 1997، والثاني عام 2009، والثالث عام 2014. وتم المصادقة على اتفاق باريس عام 2015، وبناء على ذلك أعلنت الحكومة التزامها المساهمة المحددة وطنياً (INDC) التي صدرت في عام 2015: الهدف هو تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 14% حتى عام 2030.

### 1.2. الملف المناخي للأردن في سياق تغير المناخ العالمي

طن متري من الانبعاثات للفرد 2010 3.4 طن متري لنصيب الفرد من الانبعاثات	النسبة المئوية لحصة الدولة من إجمالي الانبعاثات العالمية أو التصنيف العالمي 2010* 0.06%	10 مليون	السكان 2018*
إجمالي الميزانية اللازمة لـ NDC 5.700 مليون دولار أمريكي [تم تأمين 543 مليون دولار أمريكي/ هناك حاجة إلى 5.157 مليون دولار أمريكي]	لتحقيق أهداف غير مشروطة للأهداف المشروطة خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 1.5% خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 12.5% بحلول عام 2030	42.29 مليار دولار أمريكي 1.9	الناتج المحلي الإجمالي 2018* نمو الناتج المحلي الإجمالي (السنوي) 2017-2018
ميزانية التكيف ميزانية التخفيف (المصدر استراتيجية الأردن للتغير المناخي حتى 2020)	الإيرادات باستثناء المنح (% من الناتج المحلي الإجمالي) 23.2	سعر مضخة البنزين (دولار أمريكي للتر) * 1.10 دولار/لتر 2016	سعر الكهرباء كيلوواط ساعة (2018) بقدرة 500 كيلوواط ساعة دراسة UfMS
انبعاث ثاني أكسيد الكربون لكل قطاع % الكهرباء والنقل: 74% الصناعة: 7,9% النفائات: 13,5% الزراعة: 0,9%	القيمة المضافة للمضافة للقطاعات (% من الناتج المحلي الإجمالي) الزراعة والغابات وصيد الأسماك، الصناعة (بما في ذلك البناء) 6% 28%	متوسط ميزانية البلديات/ عدد السكان تقريباً 51 دولاراً أمريكياً للفرد	إجمالي موارد المياه المتجددة للفرد (م /3 سكن/سنة) 2017 96.5 كم /3 ساكن/ سنة من بين أفقر الدول

## 2. الإجراءات الوطنية المتعلقة بالمناخ في الأردن

في عام 2013، أجرت السياسة الوطنية لتغير المناخ في الأردن (التي تغطي الفترة ما بين 2013 و2020) تقييماً للظروف الحالية المرتبطة بالعديد من القطاعات التي ستتأثر بتغير المناخ، وبناءً على ذلك، تم اقتراح الممارسات وتدابير التكيف.

تم إنشاء مديرية خاصة لتغير المناخ في وزارة البيئة وتم إعداد البلاغ الوطني الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بشأن تغير المناخ (2014).

### 2.1 إطار سياسة المناخ الوطنية للإجراءات المناخية الوطنية المحدد

يتضمن إطار سياسة المناخ الوطنية التزامات سياسية وتغويات وقوانين تدعم دمج أهداف التخفيف والتكيف في التخطيط التنموي والاستراتيجيات القطاعية للبلاد. يقدم الجدول أدناه نقاطاً موجزة حول كل وثيقة من وثائق إطار السياسة الوطنية المحدد. لا تهدف هذه النقاط البارزة إلى أن تكون شاملة ولكنها تهدف إلى تقديم نظرة عامة وأولويات إطار السياسة الوطنية الحالي. القائمة مفتوحة للتوسيع بناءً على التوصيات والاقتراحات لاتخاذ إجراءات إضافية من قبل أعضاء NCG. تم إنشاء مجموعة NCG بواسطة مشروع كليما - ميد لإشراك ممثلي السلطات الوطنية الرئيسية في الإجراءات المقترحة للمشروع، وذلك في المقام الأول للمساعدة في تطوير الالتزام بالتوصيات الخاصة باستراتيجية تنسيق المناخ على المدى الطويل.

وقع الأردن على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 1992 وصدق على بروتوكول كيوتو في عام 2003. وبموجب هذه الاتفاقيات، من المتوقع أن تقدم البلدان معلومات لتقييم التقدم المحرز في

الجهود المبذولة لمعالجة تغير المناخ؛ يعد البلاغ الوطني إحدى هذه الوثائق التي توفر قوائم جرد الغازات الدفيئة (GHG)، وتدابير لتخفيف وتسهيل التكيف المناسب مع تغير المناخ، وغيرها من المعلومات، حيث نشر الأردن البلاغات الوطنية الأولى والثانية والثالثة في الأعوام 1997 و2009 و2014 على التوالي.

نشر البلاغ الوطني الرابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والأردن السياسة الوطنية لتغير المناخ 2022-2050 لتوجيه مراجعة استراتيجية العمل المناخي (CAS). وتركز المراجعة بشكل خاص على تعزيز جهود التخفيف والتكيف عبر القطاعات الرئيسية، موجهة بالتوقعات المناخية الأخيرة والأولويات الوطنية.

ويسلط البلاغ الرابع الضوء على التحديات الناجمة عن تغير المناخ، بما في ذلك ندرة المياه، التي تفاقمت بسبب النمو السكاني وتدفقات اللاجئين. ويشير أيضاً إلى أن انبعاثات الغازات الدفيئة تتبع بشكل رئيسي من قطاعات الطاقة والنفط والزراعة، حيث تعتبر الطاقة المساهم الأكبر. وتظل جهود التخفيف تركز على الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. ويؤكد البلاغ أيضاً أن ندرة المياه ستتفاقم بسبب انخفاض هطول الأمطار، مما يستلزم إدارة متكاملة للمياه، في حين ستتأثر الزراعة بانخفاض إنتاجية المحاصيل، مما يتطلب استراتيجيات ذكية مناخياً. وسوف ترتفع المخاطر الصحية، بما في ذلك الأمراض والأمراض المرتبطة بالحرارة، مما يتطلب استجابة معززة من جانب القطاع الصحي. وتواجه المناطق الحضرية، وخاصة عمان، نقاط ضعف بسبب موجات الحر ونقص المياه. وتبلغ نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية أعلى مستوياتها في المناطق الفقيرة بسبب محدودية القدرة على التكيف. ويعتمد الأردن على الدعم الدولي لتمويل مبادرات المناخ.

التاريخ	اسم المؤسسة المسؤولة	عنوان الوثيقة باللغة العربية
1997	المؤسسة العامة لحماية البيئة (GCEP)	البلاغ الوطني الأول 1997
2009		البلاغ الوطني الثاني
2015		المساهمات المحددة على المستوى الوطني في الأردن 2015 المنقحة
2014	وزارة البيئة، مرفق البيئة العالمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	البلاغ الوطني الثالث
2017	وزارة البيئة، مرفق البيئة العالمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	تقرير التحديث الأول لفترة السنتين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 2017
2025		الرؤية والاستراتيجية الوطنية الأردن 2025
2017-2019	وزارة البيئة	الرؤية البيئية 2025 الخطة الاستراتيجية لوزارة البيئة (-2017 2019)
2016	وزارة المياه والري	سياسة إدارة مياه الصرف الصحي اللامركزية
2015-2020	وزارة البيئة، مرفق البيئة العالمية	خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر
2016	وزارة المياه والري	سياسة إدارة الطلب على المياه
2016-2025	وزارة المياه والري	الاستراتيجية الوطنية للمياه
2016-2025	وزارة المياه والري	برنامج الاستثمار الرأسمالي لقطاع المياه
2015-2020	وزارة البيئة، مرفق البيئة العالمية	الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل
2013-2020	وزارة البيئة، مرفق البيئة العالمية	السياسة الوطنية للتغير المناخي 2013-2020
2017	وزارة البيئة، معهد النمو الأخضر، GIZ	الخطة الوطنية للنمو الأخضر في الأردن
2013	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	خطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة
2014-2018	وزارة النقل	استراتيجية النقل الوطنية طويلة المدى
2008-2022		الماء من أجل الحياة استراتيجية المياه في الأردن
2011-2015	وزارة السياحة والآثار	الاستراتيجية الوطنية للسياحة
2007-2020	وزارة السياحة والآثار	الاستراتيجية الرئيسية المحدثة لقطاع الطاقة في الأردن للفترة 2007-2020
2017		تقييم الاحتياجات التكنولوجية لتغير المناخ (TNA) الأول والثاني والثالث لعام 2017
2015-2019	المجلس الأعلى للصحة	الاستراتيجية الوطنية لقطاع الصحي 2015-2019

### الوثائق التكميلية / الوثائق الوطنية قيد الإعداد

تتضمن الوثائق الإضافية الاستراتيجيات والخطط التي ذكرها أعضاء فريق التنسيق الوطني بعد إعداد الإصدار الأول من استراتيجية تنسيق المناخ.

### عنوان الوثيقة باللغة العربية

السياسة الوطنية لتغير 2020-2050

الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2020-2025 على خطى النهضة

استراتيجية الطاقة الأردنية 2020-2030

الخطة الرئيسية لقطاع الكهرباء في شركة الكهرباء الوطنية (لم يتم اقتراح هذه الخطة التي تم إعدادها في عام 2017 من قبل أعضاء مجموعة التنسيق الوطنية أثناء إعداد نسخة استراتيجية التنسيق المناخية)

الاستراتيجية الوطنية للمياه 2023-2040

البلاغ الوطني الرابع 2023

خطة إدارة محمية العقبة البحرية 2022 - 2026

## 2.2 ربط إطار السياسة الوطنية بخطة العمل الوطنية، واستراتيجيات التنمية منخفضة الانبعاثات، والقياس والإبلاغ والتحقق

يحدد الجدول أدناه وثائق إطار السياسات الوطنية التي تتناول توقعات الاتفاقيات الدولية للإجراءات الوطنية مثل خطة العمل الوطنية، واستراتيجيات التنمية منخفضة الانبعاثات، والقياس والإبلاغ والتحقق، مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن الأردن – بدلاً من إعداد وثيقة واحدة مخصصة لخطة العمل الوطنية، واستراتيجيات التنمية منخفضة الانبعاثات، والقياس والإبلاغ والتحقق – قد تناولت بعض تلك المواضيع في وثيقة إطار السياسة الوطنية الرئيسية. يجدر الإشارة إلى أن المعالجة الأكثر تحديداً لكل مجال من مجالات التدخل أمر ضروري لإعداد منظور التخطيط الشامل الذي تشتد الحاجة إليه للتعامل مع تغير المناخ. وفي هذا السياق، فإن وثيقة السياسة الوطنية الرئيسية التي تتماشى مع هذا الإطار أثناء عملية المراجعة هي البلاغ الوطني الرابع، الذي يقدم نظرة عامة مفصلة عن القياس والإبلاغ والتحقق.

### وثائق إطار السياسة الوطنية بخطة العمل الوطنية، واستراتيجيات التنمية منخفضة الانبعاثات، والقياس والإبلاغ والتحقق

إطار السياسة الوطنية NAP	السياسة الوطنية للتغير المناخي 2013-2020 الخطة الاستراتيجية لوزارة البيئة (-2017 2019)، خطة العمل الوطنية المنسقة لمكافحة التصحر في الأردن 2015-2020
استراتيجيات التنمية منخفضة الانبعاثات LEDS	السياسة الوطنية الأردنية للتغير المناخي (2022-2050) الخطة الوطنية للنمو الأخضر في الأردن الرؤية البيئية 2025
والقياس والإبلاغ والتحقق MRV	التقرير الوطني الثالث للإبلاغ والتحديث لفترة السنتين البلاغ الوطني الرابع 2023



### 3. أولويات المساهمات المحددة وطنياً والسياسات الوطنية

يهدف الجدول 3.1 إلى تحديد التقارب بين المساهمات المحددة وطنياً للدولة وسياساتها واستراتيجياتها الوطنية

#### 3.1. المساهمات المحددة وطنياً المعدلة للأردن

Mitigation	تكيف
<p><b>(i) التنمية الاقتصادية</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تطوير الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتحويل نحو الاقتصاد الأخضر (2016-2025)</li> </ul> <p><b>(ii) قطاع الطاقة</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تشجيع الاستثمار في مصادر الطاقة المحلية التقليدية والمتجددة</li> <li>• تشجيع الطاقة الشمسية لتسخين المياه</li> <li>• قوانين البناء الأخضر</li> <li>• ترشيد استهلاك الطاقة وكفاءة ورفع الوعي</li> <li>• جذب استثمارات القطاع الخاص</li> <li>• تنويع مصادر الطاقة</li> <li>• التوسع في استخدام التبريد الشمسي</li> <li>• زيادة إمكانية تخزين الطاقة</li> <li>• مشاريع النقص في الطاقة المتجددة</li> </ul> <p><b>(ii) قطاع النقل</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• إطلاق استراتيجية وزارة النقل عام 2014</li> <li>• زيادة نسبة النقل العام إلى 25% بحلول عام 2025</li> <li>• البدء في استخدام السيارة الكهربائية عديمة الانبعاثات (ZEEV)</li> <li>• تخفيض جميع الانبعاثات الصادرة عن قطاع النقل</li> <li>• تقليل نسبة استهلاك الوقود</li> <li>• تخفيض مسافة V-km على المستوى الوطني</li> <li>• تنفيذ النظام الوطني للنقل السريع بالحافلات (BRT).</li> <li>• تنفيذ نظام السكك الحديدية</li> <li>• زيادة سهولة قراءة قطاع النقل</li> <li>• إدراج اعتبارات كفاءة الطاقة في شراء السيارات</li> </ul> <p><b>(iii) إدارة المخلفات</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تطوير نظام للفرز وإعادة الاستخدام والتدوير</li> <li>• تقليل الهدر</li> </ul> <p><b>(iv) قطاع الصناعة</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تشجيع الاستثمار في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح</li> <li>• تعزيز الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة</li> </ul> <p><b>(v) تطوير كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة في إدارة المياه (EE)</b></p> <p><b>(vi) قطاع الزراعة والأمن الغذائي</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تشجير 25% من مناطق الغابات القاحلة في مناطق الحزام المطري</li> </ul>	<p><b>(i) قطاع المياه</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسين إمدادات المياه السكنية عن طريق تقليل الفاقد في أنابيب التوزيع وقياسات المياه وتطبيق تقنيات التوفير وحملات التوعية</li> <li>• زيادة كفاءة الري باستخدام تقنيات توفير المياه وإصلاح تسعير المياه</li> <li>• تحسين نوعية المياه من خلال محطات معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة التدوير</li> <li>• مراقبة وتطوير مناطق حماية الأنهار والصرف الصحي</li> <li>• رفع مستوى الوعي حول طرق توفير المياه والصرف الصحي</li> <li>• ضمان العدالة في الحصول على المياه</li> </ul> <p><b>(ii) قطاع الصحة</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• والحد من تأثير تغير المناخ على موجات الحر والمياه والغذاء؛ الأمراض المنقولة بالنواقل والأمراض المنقولة بالهواء والجهاز التنفسي؛ التغذية والغذاء</li> </ul> <p><b>(iii) التنوع البيولوجي والنظم البيئية والمناطق المحمية</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تنفيذ تدخلات التكيف في النظم البيئية الأكثر عرضة للخطر وهي الغابات (خاصة في الشمال) والنظم البيئية للمياه العذبة (خاصة في وادي الأردن المتصدع)</li> </ul> <p><b>(iv) قطاع الزراعة والأمن الغذائي</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• مراجعة الشبكة الوطنية للمناطق المحمية وإنشاء وحدة خاصة لتنفيذ استراتيجيات التكيف ومشاريع التكيف مع النظام البيئي</li> <li>• المزيد من الأبحاث حول النظم البيئية والمجموعات الضعيفة، وأولويات التكيف، وتحديد الأنواع المؤثرة، ورصد تأثير تغير المناخ على الأنواع الرئيسية</li> <li>• تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود</li> <li>• الشروع في تخطيط استخدام الأراضي للحد من تأثير الكربون المستقبلي للتطورات الجديدة بالإضافة إلى تحسين القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ</li> </ul> <p><b>(v) التنمية الاجتماعية والاقتصادية الموجهة نحو التنمية المستدامة وخاصة الفئات الضعيفة (لا سيما الفقراء والنساء مع التركيز على أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية)</b></p>

### 3.2. السياسة الوطنية لتغيير المناخ 2013-2020

تكيف	تخفيف
<ul style="list-style-type: none"> <li>زيادة المعرفة العلمية بتأثير تغيير المناخ على القطاعات ذات الصلة - خاصة المياه والزراعة</li> <li>تطوير القدرات الوطنية والإقليمية بشأن تغيير المناخ</li> <li>تطوير استراتيجيات التكيف في جميع القطاعات</li> <li>الضعيفة ذات الصلة والعمل على تحقيق التكامل مع تغيير المناخ</li> <li>تعزيز النهج المشترك بين القطاعات في التكيف</li> <li>الإطار المؤسسي، بما في ذلك NCCC وهيئاتها الاستشارية (مثل مجموعة أبحاث تغيير المناخ)</li> <li>تعزيز الوصول إلى التمويل وتخصيص الميزانيات الوطنية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الترويج للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة</li> <li>استكمال الإطار السياسي والقانوني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وتعزيز إنفاذ الأنظمة القائمة</li> <li>اعتماد استراتيجيات النقل لكفاءة الطاقة ووسائل وتقنيات النقل منخفضة الكربون</li> <li>دمج منظور تغيير المناخ في سياسات النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي</li> <li>تحسين إدارة الغابات والمراعي لزيادة القدرة على تخزين غازات الدفيئة</li> <li>الحصول على التمويل لتقنيات الطاقة المنخفضة الكربون والبيئة</li> <li>تعزيز البحث والتطوير التكنولوجي للتخفيف من آثار تغيير المناخ</li> </ul>

### 3.3. الرؤية والاستراتيجية الوطنية الأردنية 2025

تكيف	تخفيف
<ul style="list-style-type: none"> <li>الحفاظ على النظم البيئية</li> <li>الحد من التأثيرات السلبية للتغيرات البيئية على الإنسان</li> <li>تحسين الوعي العام في مجال حماية البيئة</li> <li>تحسين القدرة المؤسسية في المنظمات العاملة في قطاع البيئة</li> <li>زيادة مشاركة القطاع الخاص</li> </ul>	

### 3.4. الخطة الوطنية للنمو الأخضر في الأردن

- إنشاء فريق متخصص للتمويل الأخضر
- تعزيز الوصول المباشر إلى صناديق المناخ الدولية، (على سبيل المثال، صندوق المناخ الأخضر (GCF))، مع الاعتماد بعد تقييم الاستعداد
- إنشاء "صندوق الأردن الجديد للنمو الأخضر" لتمويل الديون الخاصة والأسهم للمشاريع (250-50 مليون دولار) و (< 250 مليون دولار)
- إنشاء منشأة استشارية للاستثمار في المناطق الحضرية والبنية التحتية
- إجراء تحليل منظم للمخاطر ودراسة إزالة المخاطر للتمويل الخاص لمشاريع النمو الأخضر
- إطلاق برنامج مستمر لمشاركة القطاع الخاص في التمويل الأخضر ومجموعات عمل لتطوير المعرفة بالقطاع وتوفير منتدى لعروض المشاريع والتوفيق بينها
- إنشاء إدارة برامج على مستوى الدولة لخطط البناء الحكومي الأخضر وتمويله
- تطوير بوابة إلكترونية مركزية ومتاحة للعامة لتمويل المشاريع الخضراء في الأردن
- الإلغاء التدريجي للضريبة المقتطعة على فوائده الديون الخارجية أو تخصيص هذه الإيرادات الضريبية لمزيد من المشاريع الخضراء

متابعة صندوق البيئة الأردني (JEF) مع التركيز على إنشاء المشاريع ودراسات الجدوى وتطوير المقترحات

متابعة تطوير JREEEF – التوسع في قطاعات كفاءة الطاقة والنقل  
تحسين خطوط الائتمان لشركات خدمات الطاقة

### 3.5. العمل والقطاعات/القطاعات الفرعية للمساهمة المحددة وطنياً التي لا يغطيها إطار السياسة الوطنية الحالي

- الزراعة والنفايات الصلبة والأمن الغذائي هم مواضيع رئيسية للمساهمات المحددة وطنياً التي لا يغطيها إطار السياسة الوطنية الحالي
- لا تشير الاستراتيجية الوطنية للصحة إلى المخاطر الواردة في المساهمات الوطنية والبلاغ الوطني

### 3.6. استراتيجية الطاقة الأردنية 2020-2030

#### تدابير التخفيف

- زيادة مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء من 10.8% عام 2018 إلى 3200 ميجاوات بحلول عام 2030.
- تخفيض استهلاك الطاقة بنسبة 20% بحلول عام 2020 مقارنةً بمتوسط الاستهلاك من عام 2006 إلى عام 2010.
- اعتماد السيارات الكهربائية المشحونة بالكهرباء المتجددة، والحد من الانبعاثات الصادرة عن قطاع النقل وإزالة الكربون من وسائل النقل.
- تحسين العلاقة بين المياه والطاقة من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة في أنظمة تحلية المياه وتوزيعها، وهي من أكبر مستهلكي الكهرباء. والهدف هو خفض استهلاك الكهرباء بنسبة 15%، وخفض الطلب على الكهرباء بنسبة 15% بحلول عام 2025.
- التوسع في استخدام الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء والصناعة كبديل أنظف للنفط.
- إزالة الكربون من الصناعة عن طريق تحويل الصناعات من زيت الوقود إلى الغاز الطبيعي والبدايل الأخرى منخفضة الانبعاثات، مما يقلل من كثافة الكربون في القطاع الصناعي.
- تطوير مشاريع تخزين الطاقة (مثل البطاريات والسدود) لضمان استقرار الشبكة وتجنب تقليص الطاقة المتجددة.
- الالتزام بالمعايير البيئية الدولية لقطاع الطاقة مع الإتفاقيات البيئية الدولية.

### 3.7 أ. البلاغ الوطني الرابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

#### تدابير التخفيف

- زيادة الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة الطاقة، وترويج السيارات الكهربائية (ص 196).
- زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة، واستهداف طاقة الرياح والطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة المستدامة (ص 222).

#### تدابير التكيف

- تحسين إدارة المياه وإدخال مشاريع تحلية المياه
- اتخاذ تدابير ضد تأثير تغير المناخ على الزراعة، والتي تشكل تهديدات للزراعة البعلية والمروية، مع انخفاض متوقع في إنتاجية المحاصيل ومخاطر الأمن الغذائي. (ص 322).
- لتطوير الإجراءات التي تستهدف نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية في بعض المناطق الجغرافية وخاصة المناطق الريفية (ص 377).

تدابير التخفيف	تدابير التكيف
<p><b>طاقة</b></p> <p><b>1. دعم استخدام الطاقة المتجددة والوقود منخفض الكربون</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تعزيز الأطر المؤسسية والسياسية للطاقة المتجددة</li> <li>• تعزيز تطوير سوق الطاقة المتجددة، بما في ذلك الدعم التنظيمي</li> <li>• مواصلة تحفيز استخدام الطاقة المتجددة،</li> <li>• التحول إلى الوقود المكثف منخفض الكربون مثل الغاز الطبيعي كخيار انتقالي فقط وتجنب حبس التكنولوجيا.</li> <li>• استخدام التكنولوجيات الجديدة المبنية على تقييمات الاحتياجات التكنولوجية في جميع القطاعات.</li> </ul> <p><b>2. تعزيز كفاءة الاستخدام النهائي للطاقة</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• وضع وإنفاذ المعايير واللوائح المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة،</li> <li>• دعم كفاءة استخدام الطاقة (الأجهزة وغطاء المبنى) في المنازل من خلال المبادرات الترويجية والحوافز</li> <li>• تعزيز الطاقة الخضراء وكفاءة استخدام الطاقة في الأنشطة الصناعية والتجارية</li> <li>• تحسين البنية التحتية للطاقة والحصول على الكهرباء</li> <li>• تعزيز شبكة الكهرباء لتقليل خسائر التوزيع</li> <li>• تعزيز شبكة إمدادات الكهرباء الوطنية، بما في ذلك تخزين البطاريات، وأنظمة الضخ المائي لاستيعاب زيادة تغلغل مصادر الطاقة المتجددة المتغيرة.</li> <li>• تعزيز مشاريع الربط البيني عبر الحدود</li> <li>• مراجعة نظام تعرفه الكهرباء وآليات الحوافز لإنتاج الكهرباء المتجددة.</li> </ul> <p><b>3. تقليل بصمة الطاقة في أنظمة إمدادات المياه</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تشجيع استخدام تقنيات الطاقة المتجددة الجديدة في محطات تحلية المياه وأنظمة معالجة وتنقية المياه وخدمات الضخ والتوزيع.</li> </ul> <p><b>النقل</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تشجيع نقل البضائع منخفضة الكربون</li> <li>• زيادة كفاءة النقل</li> <li>• تبديل الوقود لتقليل انبعاثات وسائل النقل</li> <li>• تعزيز وسائل نقل الركاب منخفضة الكربون والتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي لدعم النقل البري المستدام</li> </ul>	<p><b>ماء</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• دعم إمدادات المياه والحفاظ عليها وتطوير البنية التحتية ذات الصلة (ص 21)</li> <li>• دمج التكيف مع المناخ والقدرة على الصمود في السياسات والإصلاحات المؤسسية في قطاع المياه</li> <li>• تحسين إدارة الطلب على المياه وتقليص الفجوة بين العرض والطلب على المياه</li> <li>• تحسين القدرة التكييفية لمرافق المياه</li> <li>• تحسين كفاءة استخدام المياه لتحقيق التنمية المستدامة</li> <li>• تحسين مساهمة الموارد المائية غير التقليدية في ميزانية المياه الوطنية</li> <li>• حوافز الحفاظ على المياه -</li> <li>• حقوق الارتفاق في السهول الفيضية -</li> <li>• تحسين أنظمة الإنذار المبكر بهطول الأمطار والحد من مخاطر الفيضانات والجفاف.</li> <li>• دعم إدارة مستجمعات المياه والأحواض بما في ذلك المياه العابرة للحدود.</li> </ul> <p><b>2. الزراعة الخضراء</b></p> <ol style="list-style-type: none"> <li>2.1 تشجيع استخدام التقنيات والتقنيات الزراعية التكييفية وتقديم الحوافز لتطوير الأعمال الزراعية الخضراء</li> <li>2.2 تعزيز التكامل بين استخدام الأراضي وممارسات التخطيط</li> <li>2.3 تعزيز المناظر الطبيعية العاملة مع خدمات النظام البيئي لتحسين التنوع البيولوجي الزراعي</li> <li>2.4 تعزيز القدرة على التكيف مع المناخ في النظم الإيكولوجية وحماية خدمات النظم الإيكولوجية</li> </ol> <ol style="list-style-type: none"> <li>3. التنوع البيولوجي للنظام البيئي</li> <li>3.1 تحسين تدابير الحفظ ضد ظهور وانتشار الأمراض المعدية حيوانية المصدر</li> <li>3.2 تحسين البحث الميداني ورصد مدى تأثير النظام البيئي بتغير المناخ.</li> <li>3.3 توسيع المناطق المحمية على أساس النقاط الساخنة للتنوع البيولوجي، وديناميكيات النظم البيئية المستقبلية.</li> <li>4. تعزيز جاهزية القطاع الصحي وقدرته على التكيف لمعالجة التأثيرات الصحية الناجمة عن المناخ والأمراض الناشئة.</li> <li>5. تعزيز قدرة البنية التحتية على الصمود أمام تأثيرات تغير المناخ ودعم التحضر المستدام.</li> </ol>

## النفائات

تعزير اقتصاد النفائات الدائرية

## الصناعة

الحد من الغازات الدفيفة الناتجة عن الصناعة

• تعزير الأوزون ومواد التبريد الصديقة للمناخ

الزراعة والغابات

• تعزير استعادة التنوع البيولوجي والحفاظ عليه والمنافع المشتركة للاستخدام المستدام للأراضي.

6. تحسين القدرة الاجتماعية والطبيعية والاقتصادية للمناطق الساحلية على مواجهة تأثيرات تغير المناخ

7. تعزير قدرة القيم والأصول الثقافية والتراثية على مواجهة التأثيرات الضارة لتغير المناخ.

تحسين القدرة على التكيف لرأس المال الاجتماعي على المستويين الوطني والمحلي لتأثير تغير المناخ.

## 3.8. الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2020-2025

### تدابير التكيف

- إعادة هيكلة وإعادة تنظيم القطاع الزراعي لتحسين كفاءته وقدرته التنافسية (ص 23)
- زيادة استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الزراعة المائية وأنظمة الري الذكية والطاقة الشمسية لتعزيز الإنتاجية وكفاءة المياه (ص 23)
- إعطاء الأولوية لإنتاج المحاصيل الاستراتيجية لتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي الوطني (ص 24)
- تصميم سياسات لزيادة كفاءة استخدام المياه، وخاصة في الري، وتعزيز "الإعانات الذكية" للمحاصيل ذات الكفاءة في استخدام المياه (ص 25).

## 3.9. خطة إدارة محمية العقبة البحرية 2022 - 2026

### تدابير التكيف

- الحفاظ على الشعاب المرجانية وموائل الأعشاب البحرية الصحية والمرنة لضمان حماية التنوع البيولوجي (ص 100).
- إنشاء آليات لتعزيز السياحة المستدامة بيئياً، بما في ذلك معايير مراكز الغوص وإدارة الزوار (ص 101-102).
- تحسين القدرة على المراقبة والدوريات داخل المحمية لفرض اللوائح المتعلقة بالصيد والسياحة والتنمية (ص 102-103).
- تعزيز القدرات الإدارية القانونية والمؤسسية لضمان الإدارة الفعالة للمحمية (ص 101).
- رفع مستوى الوعي من خلال البرامج التعليمية وإشراك المجتمعات المحلية في جهود الحفاظ على البيئة البحرية (ص 105). إنشاء آليات تمويل مستدامة لدعم الإدارة المستمرة للاحتياطات والحفاظ عليها (ص 109-110).



## 4. تعميم الالتزامات الدولية في الإجراءات الوطنية

### 4.1. ربط مبادئ خطة التكيف الوطنية بإطار السياسة الوطنية

تهدف خطة أو استراتيجية التكيف الوطنية إلى تحديد أولويات واحتياجات التكيف على المدى المتوسط والطويل. ويتمثل أحد أهدافها الرئيسية في تسهيل دمج التكيف مع تغير المناخ، بطريقة متماسكة، في السياسات الحالية والجديدة ذات الصلة، كجزء من عمليات التخطيط التنموي.

وبعيداً عن المساهمات المحددة وطنياً، تم التأكيد على أهمية التكيف في نص اتفاقية باريس نفسها، والذي يتضمن دعوة لجميع البلدان للمشاركة في عمليات التخطيط الوطنية للتكيف. إن أهداف عملية خطط التكيف الوطنية - التي تم وضعها بموجب إطار كانكون للتعويض لعام 2010 بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ - تهدف إلى بناء القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ من خلال التخطيط المتوسط إلى الطويل الأجل، ودمج اعتبارات التكيف في جميع السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة. في حين أن مكونات التكيف في المساهمات المحددة وطنياً تنقل على المستوى الدولي مساهمة البلد في (و/أو احتياجاته) في التعامل مع آثار تغير المناخ، فإن عمليات خطط التكيف الوطنية هي عمليات تخطيط محلية من شأنها أن تسمح للبلد بتحديد ومعالجة ومراجعة احتياجاته المتطورة للتكيف.

يركز التحليل الخاص بتعميم المساهمات المحددة وطنياً في الأردن على سؤالين بسيطين: إلى أي مدى تجري حالياً عملية خطة العمل الوطنية في البلاد؟ وإلى أي مدى يتم تضمين التكيف في المساهمات المحددة وطنياً للدولة؟

ونحيط علماً بأن تخطيط التكيف في الأردن قد تم تنسيقه من قبل قسم التكيف في مديرية تغير المناخ، التابعة لوزارة البيئة، والتي عملت كنقطة اتصال حكومية ومنسق وطني بشأن قضايا تغير المناخ. تم إطلاق عملية خطة التكيف الوطنية في فبراير 2017 من خلال عملية التقييم. وتهدف هذه العملية إلى لعب دور مهم في توفير خارطة طريق رسمية لتنفيذ جميع خطط التكيف القطاعية. ومن المتوقع أن يسمح بإلقاء نظرة شاملة على أنشطة التكيف، وسرد الاحتياجات المالية المرتبطة بها وإنشاء نظام لرصد التقدم المحرز في هذه الأنشطة والإبلاغ عنه.

ويتناول إطار السياسة الوطنية في الأردن، ولا سيما السياسة الوطنية لتغير المناخ (2013-2020)، التكيف في قطاعات متعددة: المياه والزراعة والأمن الغذائي/ الإنتاج والتحصير واستخدام الأراضي وتخطيطها والتنوع البيولوجي والصحة وإدارة المناطق الساحلية ومخاطر الكوارث والسياحة. بالإضافة إلى ذلك، تتناول الخطة الاستراتيجية لوزارة البيئة (2017-2019) وخطة العمل الوطنية المنسقة لمكافحة التصحر في الأردن -2015-2020 أيضاً أنشطة التكيف.

## 4.2. الربط بين استراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات وإطار السياسة الوطنية

استراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات هي استراتيجية وطنية رفيعة المستوى وشاملة وطويلة الأجل تم تطويرها من قبل أصحاب المصلحة المحليين. تستخدم البلدان تسميات مختلفة لاستراتيجيات LED، مثل استراتيجية التنمية منخفضة الكربون، أو خطة التنمية المتوافقة مع المناخ، أو الخطة الوطنية لتغير المناخ. تتمثل المعايير الرئيسية لـ LED في تحديد مصادر انبعاثات غازات الدفيئة وتحديد أولويات الخيارات لتخفيفها من خلال حلول تحقق التنمية من خلال إجراءات التخفيف.

تعد مؤشرات LED أداة أساسية لتصوير التنمية منخفضة الانبعاثات بما يتماشى مع أهداف الاستدامة الأوسع والأهداف الاجتماعية والاقتصادية والتكيف مع تغير المناخ. تنص اتفاقية باريس على أنه يجب على جميع البلدان أن تسعى جاهدة لصياغة وإبلاغ استراتيجيات تنمية طويلة الأجل منخفضة الانبعاثات غازات الدفيئة، ويدعو القرار المصاحب لاتفاق باريس البلدان إلى نشر استراتيجية التنمية المستدامة بحلول عام 2020.

تقدم خطة عمل تغير المناخ 2022-2050 استراتيجية تنمية شاملة وشاملة منخفضة الانبعاثات، تتناول الاحتياجات الأساسية المحددة في النسخة الأولية من استراتيجية تنسيق المناخ. وبينما نمضي قدماً في تطوير هذه الإستراتيجية، يجب أن تتضمن الخطوة التالية إنشاء وثيقة مفصلة تحدد جدولاً زمنياً واضحاً وإطاراً واضحاً لإدارة الموارد لتحقيق أهداف الإستراتيجية بشكل فعال.

### 4.3. الربط بين تقارير الرصد والتحقق (MRV) وإطار السياسة الوطنية

يتضمن مفهوم القياس والإبلاغ والتحقق، الذي قدمته خطة عمل بالي في عام 2007، والذي يشمل الأطراف من البلدان المتقدمة والنامية على السواء، جميع التدابير التي تتخذها الدولة لجمع البيانات عن انبعاثات الغاز الأخضر (القياس)، وإجراءات التخفيف والدعم، لتجميع هذه المعلومات في التقارير وقوائم الجرد (التقرير)، وإخضاعها لشكل من أشكال المراجعة أو التحليل الدولي (التحقق). أنشأت اتفاقية باريس، الذي تم التوقيع عليها في ديسمبر 2015، أحكاماً عالمية ومنسقة للقياس والإبلاغ والتحقق لإجراءات التخفيف من تغير المناخ. ومع ذلك، فإن متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتوجيهات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) بشأن القياس والإبلاغ والتحقق تترك قدراً كبيراً من المرونة للبلدان لتقرر كيفية تلبية متطلبات الإبلاغ. يتم تنفيذ تقارير القياس والإبلاغ والتحقق بناءً على الظروف الوطنية للدولة والأولويات الوطنية، كما أنها مبنية على الأنظمة والقدرات المحلية الحالية، مما يحدد الاتساق والجودة وتفصيل التقارير ومقارنة البيانات المبلغ عنها.

لتكثيف الأردن مع تأثيرات تغير المناخ في كل قطاع معني (المياه، المناطق الساحلية، الزراعة/الأمن الغذائي، الصحة، السياحة، التنوع البيولوجي، والوضع الاجتماعي والاقتصادي / فقر). إطار السياسة الوطنية الكامل للأردن (جميع الوثائق المذكورة أعلاه) متاح باللغة الإنجليزية وعبر الإنترنت على مواقع المنظمات العامة ذات الصلة أو تم تنظيمه في قاعدة البيانات التي تستضيفها وزارة التخطيط والتعاون الدولي (<http://inform.gov.jo>). ومن المؤكد أن هذه الشفافية هي المفتاح للتنسيق وتعزيز التعميم.

يُظهر البلاغ الوطني الرابع المقدم إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ خلال عملية مراجعة استراتيجية المساعدة القطرية تحسناً واضحاً في كيفية قيام الأردن بدمج مساهماته المحددة وطنياً في إطار السياسة الوطنية. يوضح البلاغ الرابع خطوات ملموسة لمواءمة أهداف المساهمات المحددة وطنياً مع خطط التنمية الوطنية. والآن أصبح لدى القطاعات الرئيسية مثل الطاقة والمياه والزراعة استراتيجيات مفصلة للعمل المناخي مدمجة فيها، مثل زيادة استخدام الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام المياه. ويساعد هذا التكامل على ضمان أن التزامات الأردن بالمساهمات المحددة وطنياً ليست مجرد أهداف قائمة بذاتها ولكنها تعمل بنشاط على تشكيل السياسات والمشاريع على جميع مستويات الحكومة. يُظهر التركيز المعزز على التكيف مع المناخ، وبناء القدرات المؤسسية، وخطط العمل الخاصة بقطاعات محددة، أن الأردن يتجه نحو نهج أكثر تماسكاً حيث تكون أولويات المناخ محورية للتنمية الوطنية، مما يعكس تنسيقاً أقوى بين الأهداف المناخية وأطر السياسات المحلية.

توفر خطة إدارة محمية العقبة البحرية (2022-2026) التي تمت الموافقة عليها خلال عملية مراجعة إستراتيجية تنسيق المناخ مثالاً واضحاً على جهود الأردن لدمج مساهماته المحددة وطنياً في السياسات الوطنية. أحد الأهداف الرئيسية للخطة هو المساهمة في جهود التكيف مع المناخ العالمي والتخفيف من آثاره، كما ينعكس في التزامات الأردن بموجب اتفاقية باريس. ومن خلال تعزيز الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري والشعاب المرجانية والنظم البيئية، تدعم الخطة بشكل مباشر أهداف المساهمات المحددة وطنياً في الأردن المتعلقة بالمرونة المناخية وحماية النظام البيئي. وعلى وجه التحديد، تحدد الخطة إجراءات مثل تعزيز قدرة الشعاب المرجانية على مقاومة تغير المناخ، وتقليل الضغوط البشرية على النظم البيئية البحرية الضعيفة، وتعزيز السياحة المستدامة. ومن خلال تنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة، مثل حماية المحمية البحرية، لا يساهم الأردن في الحفاظ على التنوع البيولوجي فحسب، بل يعزز أيضاً قدرته على التكيف مع تغير المناخ. ويتوافق هذا النهج مع أهداف الأردن الأوسع نطاقاً المتمثلة في دمج تدابير التكيف مع المناخ في مختلف القطاعات، مما يدل على جهد ملموس لدمج أهداف المساهمات المحددة وطنياً في سياسات التنمية الوطنية والسياسات البيئية.

تساعد تقارير القياس والإبلاغ والتحقق صانعي السياسات الوطنية على تتبع تأثير سياسة التخفيف وتوجيه آليات الدعم الدولية بشأن فعالية الإجراءات المدعومة. هناك ثلاثة أنواع من تقارير القياس والإبلاغ والتحقق: (1) القياس والإبلاغ والتحقق لانبعاثات غازات الدفيئة، والتي يتم إجراؤها على المستوى الوطني، والتي يتم الإبلاغ عنها في شكل جرد للانبعاثات؛ (2) القياس والإبلاغ والتحقق لإجراءات التخفيف (مثل السياسات والمشاريع) التي تسعى إلى تقييم آثار تخفيف غازات الدفيئة وكذلك مراقبة تنفيذها؛ و(3) القياس والإبلاغ والتحقق للدعم (على سبيل المثال، تمويل المناخ، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات) الذي يسعى إلى تتبع تقديم الدعم المناخي واستلامه.

منذ عام 2022، وبدعم من البنك الدولي، نجح الأردن في تنفيذ أنظمة الرصد والإبلاغ والتحقق (MRV) وأنظمة التسجيل، التي تم تطويرها في إطار الشراكة من أجل جاهزية السوق (PMR). هذه الأنظمة هي الأولى من نوعها في دولة نامية، مما يشكل سابقة للبنية التحتية الرقمية التي تتبع انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) وبيانات خفض الانبعاثات، وربطها بالسجلات الوطنية والدولية.

تم تصميم أنظمة قياس ومراقبة الانبعاثات والغازات الدفيئة في الأردن لرصد الانبعاثات عبر قطاعات متعددة، بما في ذلك الطاقة والنقل والزراعة. وحتى الآن، تم دمج 22 وزارة ووكالة في النظام، الذي يعمل على أربعة مستويات: مشروع أو برنامج، وزارتي أو وكالة، وقطاعي، و وطني.

- يخدم نظام MRV ثلاث وظائف حاسمة:
- تتبع انبعاثات الغازات الدفيئة ضمن المخزون الوطني للغازات الدفيئة.
- قياس تخفيضات انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن مشاريع التخفيف من تغير المناخ.
- تسجيل الدعم المالي والفني.

ويضع هذا النظام المتقدم الأردن كمثال رائد للدول النامية الأخرى في بناء أطر رقمية قوية لمواجهة تحديات المناخ.

#### 4.4. تحليل تعميم المساهمات الوطنية

كما ذكرنا في النسخة الأولى من استراتيجية تنسيق المناخ، لقد بذلت الأردن جهوداً مهمة في مجال التعميم فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ. منذ المساهمات المحددة وطنياً الأولى، وضعت الأردن استراتيجية لجميع المجالات ذات الأولوية تقريباً في مساهماتها المحددة على المستوى الوطني. علاوة على ذلك، يوضح تطوير خطة النمو الأخضر في عام 2017 مستوى عالٍ من تعميم تغير المناخ في التنمية.

قدمت السياسة الوطنية لتغير المناخ في الأردن 2013-2020 أهدافاً وتدابير وأدوات استراتيجية ملموسة



## 5. التنسيق الوطني لسياسة المناخ

### 5.1 أعضاء مجموعة التنسيق الوطنية لمشروع كليما- ميد

تم إنشاء فريق التنسيق الوطني (NCG) بالتنسيق مع نقاط الاتصال المرشحة والمحتملة، من خلال

المشروع لضمان دمج مخرجات المشروع ودمجها في أنظمة تنسيق العمل المناخي الحالية. يسرد الجدول المؤسسات الرئيسية ونقاط الاتصال التي ستعمل في نهاية المطاف كهيئات رئيسية لتنفيذ إجراءات التعميم. على طول تنفيذ المشروع، من المتوقع أن يكتسب فريق التنسيق الوطني دوراً رئيسياً في تعميم المناخ وتكامل الإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة الرئيسية على المستويين الوطني والمحلي.

الوظيفة	اسم وعنوان جهة/جهات التنسيق	الجهة/ المؤسسة
رئيس قسم الشراكة في الاتحاد الأوروبي	السيد عماد شناعة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
مسؤول التعاون الدولي	السيد محمد رسمي النصيرات	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
إدارة الشراكة والبرامج في الاتحاد الأوروبي	السيد عوض حراحشة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
مدير برنامج الطاقة والبيئة وتغير المناخ	السيد عمر أبو عيد	بعثة الاتحاد الأوروبي إلى الأردن
مدير إدارة الطاقة المتجددة	السيد يعقوب مرار	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
مهندس كهربائي رئيسي	م. حمزة المهيريات	وزارة الشؤون البلدية
مساعد مدير تغير المناخ	السيد بلال شقرين	وزارة البيئة

### 5.2 تقييم التنسيق الوطني للمناخ

أنشأت الأردن لجنة وطنية لتغير المناخ في عام 2001. وحتى الآن، يحتاج دور اللجنة إلى تعزيزها من خلال تفويض قانوني، واختصاصات مفصلة تحدد عملها وواجباتها، وإنشاء أمانة مؤسسية لإضفاء الطابع المؤسسي على أنشطتها. ومن شأن تعزيز هذا الدور أن يجعل الهيكل الحالي للجنة التنسيق الوطنية للتنسيق (NCCC) أقوى بكثير وأكثر فعالية.

تنص السياسة الوطنية لتغير المناخ في الأردن -2013 على أن "تكوين اللجنة الوطنية للتغير المناخي سيضمن تمثيل جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ويشمل ذلك ممثلين عن المجتمعات المحلية، وممثلين عن الجوانب الجنسانية والفئات الضعيفة، والقطاع الخاص. ومع ذلك، عندما بدأ المشروع في الأردن، لم تكن المجموعات المذكورة أعلاه ممثلة بشكل فعال في NCCC. ومن ثم، ينبغي لتنسيق التعميم أن يركز بشكل خاص على تحسين إدماج ممثلي المجتمعات المحلية، ومندوبي النوع الاجتماعي والفئات الضعيفة، وبالضرورة القطاع الخاص.

### 6. التزامات المدن المناخية، والحصول على الطاقة المستدامة وخطة العمل المناخية - تعميم خطة عمل الوصول للطاقة المستدامة والمناخ (SEACAP)

أثناء إعداد خطط عمل الوصول للطاقة المستدامة والمناخ (SEACAPs) في الأردن، ظهرت قضيتان رئيسيتان؛ ضمان منهجية واستدامة الجهود ودور السلطات المحلية في إدارة المياه.

وفي الأردن، التزمت أكثر من ثلاثين مدينة بالفعل بخطة عمل الSEACAP، ولكن ليس لدى الأردن أي إجراء وطني أو سياسة أو هيئة رسمية مسؤولة عن إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الجهود وتنسيق تنفيذها. ولا يوجد حتى منصة تنسيق وطنية بين تلك المدن.

عندما يتعلق الأمر بسياسة المياه، تستهلك الإمدادات البلدية 45% من موارد المياه في الأردن مما يجعل القطاع المحلي ثاني أهم مستهلك للمياه بعد قطاع الزراعة. ومع ذلك، ليس لدى الأردن استراتيجية وطنية لإدارة المياه المحلية (مع إرشادات حول قوانين البناء، المياه الرمادية، وتخزين مياه الأمطار، والتركيبات الموفرة للمياه، بالإضافة إلى الإدارة المحلية لقضايا مياه الصرف الصناعي).

# الجزء ب

توصيات لاستراتيجية تنسيق العمل المناخي

ويطلب التعميم الفعال للمساهمات المحددة وطنياً وتنسيق المناخ تعديل الحوكمة وإجراء تحولات مؤسسية وثقافية. التوصيات التالية لاستراتيجية تنسيق المناخ مبنية على تقييم إطار السياسة الوطنية، وخطة العمل الوطنية، واستراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات (كما هو موضح في القسم السابق). والهدف من ذلك هو المساهمة في تعزيز التنسيق الوطني للمناخ وتعميم المساهمات المحددة وطنياً في إطار السياسة الوطنية وتحسين خطة العمل الوطنية واستراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات

يستخدم 20% من الناتج المحلي الإجمالي في النقل، مما يجعل إجراءات التخفيف أولوية اقتصادية في المقام الأول. ومع ذلك، فإن كفاءة النقل ليست من بين الإجراءات ذات الأولوية المتوقعة في المساهمات المحددة وطنياً، على الرغم من أن هذا القطاع هو إلى حد بعيد أكبر مستهلك للطاقة في البلاد. ومن ثم، ينبغي أن يكون لكفاءة النقل دور أعلى في المساهمات المحددة وطنياً ومن حيث تحديد الأولويات، ولهذا يجب أن تكون وزارة النقل عضواً نشطاً في مجموعة التنسيق الوطنية التي ستطرح على جدول أعمال المساهمات المحددة وطنياً إعداد "الاستراتيجية الوطنية لكفاءة الطاقة في النقل". علاوة على ذلك، يمكن اتخاذ بعض الإجراءات على المستوى المحلي بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية، ويوصى أيضاً بتقديم الدعم للسلطات المحلية لتطوير خطة النقل الحضري الخاصة بها على المستوى المحلي، والتي يمكن أيضاً ربطها بخطة عمل الوصول للطاقة المستدامة والمناخ (SEACAPs).

- يُنصح بمراجعة وتعزيز أولويات قطاع الزراعة في المساهمات المحددة وطنياً (على سبيل المثال، يمكن مراجعة الإستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2010-2002، والتي تم إعدادها بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) للسماح بدمج المساهمات المحددة وطنياً والتوصيات المتعلقة بإجراءات التكيف.

## 1.2 تحسين منهجية التخطيط الوطني للعمل المناخي

• هناك حاجة ملحة لتعزيز تنفيذ أنشطة التخطيط التفصيلية للإجراءات المناخية مع خطة زمنية وتوقيتات وتكاليف واضحة.

• يوصى بإعطاء الأولوية لمراجعة وربط ووضع مسار تنفيذ خطة عمل المساهمات المحددة وطنياً، والتي يتم تنفيذها بشكل تفاعلي مع خطط التنفيذ القطاعية (مع الإعدادات التشريعية التكميلية والجدول الزمني والتكلفة)، وخطة العمل الوطنية، واستراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات.

• تعد خطة عمل المساهمات المحددة وطنياً، والتي تم إعدادها بالتعاون مع مبادرة شراكة المساهمات المحددة وطنياً، فرصة جيدة لتحديد وصياغة والمشاركة في تحديد الأولويات والتخطيط الشامل طويل المدى، مع الأخذ في الاعتبار أن خطة عمل المساهمات المحددة وطنياً أصبحت الآن منفصلة عن إطار السياسة الوطنية. وبالتالي فإن ربط خطة عمل المساهمات المحددة وطنياً بالاهداف والاستراتيجيات والخطط الوطنية في القطاعات الرئيسية يعد أمراً أساسياً لتعزيز كفاءة العمل المناخي.

## 1.1 السياسة والاستراتيجية والإطار القانوني/التخطيطي (بما في ذلك خطة العمل الوطنية واستراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات)

تشمل الإجراءات الموصى بها، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

### 1.1 تحديد أولويات الالتزامات المناخية الدولية

يوصى بشدة بالإعلان رسمياً عن أولويات إجراءات تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً والتركيز بشكل أكبر على التكيف، حيث أن حصة الأردن من انبعاثات الكربون العالمية تقتصر على 0.06% ولكنها الأكثر حاجة إلى إجراءات التكيف، مع الإشارة في هذا السياق إلى أن الأردن وهي من أفقر دول العالم من حيث الموارد المائية، وتحتاج في المقام الأول إلى التكيف مع هذا الوضع. (يلاحظ أن نصيب الفرد السنوي من المياه المتوافرة أقل من 100 م<sup>3</sup>/شخص/سنة في عام 2017)

• هناك ثلاثة قطاعات رئيسية يجب أن تكون على رأس الأولويات: المياه، والنقل، والزراعة.

- إعطاء الأولوية لقطاع المياه في المساهمات المحددة وطنياً.

إلى جانب الإجراءات المدرجة في الاستراتيجية الوطنية للمياه، يمكن تنفيذ بعض الإجراءات على المستوى المحلي بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية، على سبيل المثال، يوصى بدعوة السلطات المحلية لتطوير إستراتيجيتها الخاصة لكفاءة استخدام المياه على المستوى المحلي، والتي يمكن ربطها بخطة عمل الوصول للطاقة المستدامة والمناخ (SEACAPs). وفقاً لاستراتيجية المياه الوطنية 2040-2023، يستخدم الأردن 1030 مليون متر مكعب (2021) سنوياً على حساب الإفراط في ضخ المياه الجوفية، ويتم استخدام 47.5% من المياه على مستوى البلديات مما يوضح مدى التأثير الذي يمكن أن تحدثه استراتيجية المياه المحلية.

وتسلط استراتيجية المياه 2050-2023 الضوء على أن القطاع الصناعي يوفر أعلى عائد اقتصادي لكل متر مكعب من المياه المستخدمة، في حين أن الزراعة، وخاصة في المرتفعات، تحقق أقل عائد اقتصادي. وهذا يؤكد الدور المحتمل الذي يمكن أن تلعبه السلطات المحلية في إدارة المياه، بشرط وجود سياسات مطبقة لدعم الاستخدام الفعال للمياه في المناطق الصناعية.

- إعطاء الأولوية لقطاع النقل في المساهمات المحددة وطنياً

## وتشمل التوصيات المتعلقة بالقطاع المحدد

• تدمج الاستراتيجية الوطنية للمياه 2023-2050 المساهمات المحددة وطنياً في خطط التنمية في البلاد. ولمواصلة تعزيز هذا النهج الشامل، يوصى بالتركيز بشكل أكبر على الجوانب المحلية، وخاصة التخطيط المحلي للمياه الذي تقوده السلطات المحلية.

• تعزيز تعميم المساهمات المحددة وطنياً في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في إطار السياسات في مجالات الزراعة والنفايات الصلبة والثروة الحيوانية والأمن الغذائي.

• أثناء مراجعة الاستراتيجية الوطنية للصحة، يجب دمج المخاطر الصحية المتعلقة بتغير المناخ على النحو المبين في المساهمات المحددة وطنياً (NDC)، والبلاغات الوطنية، والاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ لعام 2050.

• تعزيز جزء من استراتيجيات المياه في سياسات التنمية الوطنية طويلة المدى.

### 1.4. تعزيز الآليات الوطنية لتنسيق المناخ

#### يوصى باتخاذ الإجراءات التالية:

• منح التفويض القانوني للجنة الوطنية لتغير المناخ (NC-CC)، التي تأسست عام 2001، وتعزيز هذه التفويض بأمانة تغطي الطابع المؤسسي على أنشطتها. ومن شأن تعزيز هذا الدور أن يجعل الهيكل الحالي للجنة التنسيق الوطنية (NCCC) أقوى وأكثر فعالية. وفي هذا السياق، يُقترح تطوير مدونة سلوك للتعاون بين المؤسسات المختلفة لتحقيق التنسيق الفعال لأهداف الإجراءات المناخية. من خلال NCCC، يمكن إضفاء الطابع المؤسسي على آليات التشاور الوطنية المنشأة لمراجعة الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ، لتكون بمثابة نقطة محورية لجميع مشاريع دعم إجراءات تغير المناخ داخل البلاد.

• إضفاء الطابع المؤسسي على مجموعات العمل الوزارية المتخصصة القائمة والتي تركز على التكيف والتخفيف والتمويل. وبفضل إضفاء الطابع المؤسسي، يمكن لمجموعات العمل هذه أن تضمن بشكل أفضل أن السياسات المحددة للقطاعات (مثل إدارة المياه والزراعة والطاقة) تستجيب للمناخ وتتماشى مع الأهداف المناخية الوطنية.

• إعطاء المزيد من الوضوح للعمل المكثف الحالي الذي تقوم به NCCC وتعزيز اتصالاتها العامة وإبرازها.

• تقديم اقتراحات حول كيفية دمج ممثلي المجتمعات المحلية والفئات الضعيفة والقطاع الخاص والجوانب المتعلقة بالنوع الاجتماعي في كل من العمل المناخي الوطني والمساعدة الفنية الدولية ذات الصلة.

• إنشاء وحدة خاصة بتنفيذ إستراتيجيات التكيف مع النظام البيئي

• يوصى بتوسيع إمكانية الوصول إلى الخطط والاستراتيجيات المترابطة مع المساهمات المحددة وطنياً والبدء في نشرها بشكل فعال على جميع الجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً. وبما أن هذه الوثائق مدرجة بشكل شبه حصري في قاعدة بيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فمن المستحسن إضافة ملخص تنفيذي باللغة الإنجليزية لكل وثيقة لتسهيل رؤيتها واستخدامها.

• يقترح تحسين التنسيق والتكامل في إطار السياسات الوطنية. تتناول السياسات والاستراتيجيات القطاعية الوطنية للبلاد التدخلات في فترات زمنية مختلفة وتستخدم منهجيات عديدة. على سبيل المثال، تتناول السياسة الوطنية للتغير المناخي الفترة ما بين 2013 و2020؛ ولم يتم تحديث الاستراتيجية الوطنية للسياحة منذ عام 2015، وتتناول الاستراتيجية الوطنية للمياه الفترة ما بين 2016 و2020.

• يتم تطبيق منهجيات تخطيط وأساليب هيكلية مختلفة ويجب أن تتكامل بشكل أفضل مع بعضها البعض. وللغلب على هذا التحدي ينصح بما يلي:

- التطوير التدريجي وتطبيق منهجيات التخطيط المشتركة والنماذج المتوافقة؛

- عند وضع المبادئ التوجيهية للتخطيط، تضمين تعليمات حول كيفية دمج المساهمات المحددة وطنياً بشكل أفضل في السياسة الوطنية؛ و

- المزامنة التدريجية للآفاق الزمنية للخطط والاستراتيجيات المتعلقة بالمساهمات المحددة وطنياً لجميع الوزارات ذات الصلة مع الجدول الزمني لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

### 1.3. تحسين إطار سياسة المناخ الوطنية، وخطة العمل الوطنية، واستراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات

#### تشمل التوصيات المتعلقة بخطة العمل الوطني

• الانتهاء من جهود إعداد خطة العمل الوطنية في أسرع وقت ممكن

• تحديث السياسة الوطنية لتغير المناخ (2013-2020) في أسرع وقت ممكن مع التركيز بشكل أكبر على خطة العمل الوطنية

• ضمان الارتباط المباشر بين خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً.

#### تشمل التوصيات المتعلقة باستراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات

• مراجعة الرؤية والاستراتيجية الوطنية للأردن 2025 بأهداف وإجراءات تربط جهود التكيف وتعميم المساهمات المحددة وطنياً.

• وضع التزامات الأردن الدولية بشأن تغير المناخ من أجل التكيف والتخفيف من آثاره ضمن ركائز الرؤية والاستراتيجية الوطنية الأردنية 2025 (ص.20).

## 2. إطار عمل الميزانية والاستثمار

تتضمن الإجراءات الموصى بها، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي

### 2.1. تقديم حوافز إضافية ومساعدات فنية لمروجي المشاريع المناخية من القطاع الخاص

يمكن أن تشمل هذه التدابير والإجراءات المذكورة أدناه:

• إنشاء تسهيلات لضمان قروض الاقتصاد الأخضر من خلال تعزيز أعمال إعادة هيكلة بنك تنمية المدن والقرى بدعم من من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD).

• تعزيز استقلالية الصندوق الأردني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

• تكييف مؤسسة الائتمان الزراعي للاستجابة لأولويات المساهمات المحددة وطنياً (على سبيل المثال، تحديد خط ائتمان للمشروعات التي تتعامل مع الاهتمامات الرئيسية للمساهمات المحددة وطنياً).

• إنشاء منصة للحوار بين القطاعين العام والخاص والمالي.

• تحسين خطوط الائتمان لشركات خدمات الطاقة.

### 2.2. تطوير تدابير وحوافز مالية مبتكرة ومراعية للمناخ

• في المناقصات والدعوات لتقديم المقترحات التي أطلقتها السلطات الوطنية لتمويل إجراءات السلطات المحلية في مجالات تغير المناخ، يوصى بتضمين معايير اختيار الدعوة، أولوية أو حافز إضافي للسلطات المحلية الملتزمة بميثاق رؤساء المدن (و / أو نوع مماثل من الالتزام) أو هم في طور الإعداد، أو قاموا بإعداد خطة عمل للوصول للطاقة المستدامة والمناخ (SEACAP). سيشجع ذلك السلطات المحلية على إعطاء الأولوية لتخطيط أعمالها المناخية وتعميم المساهمات المحددة وطنياً في مشاريعها. والأهم من ذلك أن هذا التشجيع من شأنه أن يدعم تنفيذ مشاريع وإجراءات SEACAP.

• سيكون من المفيد إنشاء مزايا ضريبية أو حوافز أخرى للسلطات المحلية (على سبيل المثال، إنشاء إعفاء من ضريبة القيمة المضافة لاستثمارات السلطات المحلية الحساسة للمناخ)، وكذلك منح مزايا ضريبية أو حوافز أخرى للمنظمات الخاصة والعامّة والصناعات والأسر المنضمة إلى برامج توفير الطاقة التي تقودها السلطات المحلية (ستساعد المزايا الضريبية في خفض التكاليف وتقليل عائد الاستثمار).

• توفير الدعم ذو الأولوية لتمويل مشاريع SEACAP في السلطات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات الموارد المالية المحدودة.

## 2.3. دعم التخطيط المناخي المحلي وتطوير مجموعة من المشاريع القابلة للتمويل والقابلة للتكرار

• إنشاء آلية SSM وطنية من شأنها أن تعمل كمركز تيسير وخبرة يقدم للسلطات المحلية بجميع أحجامها المساعدة الفنية في إعداد وتنفيذ خطة عمل الوصول للطاقة المستدامة والمناخ (من الصياغة الأولية حتى تسهيل جمع الأموال، وقابلية تمويل المشاريع، والتكامل مع التخطيط المحلي، والتوعية - التواصل والاتصال العام وما إلى ذلك).

• آلية الدعم خطة العمل (SSM) ستوفر أيضاً منصة شاملة لجميع الإجراءات المرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً في إطار عمل السلطات المحلية (على سبيل المثال دعم المبادرات مثل المدن الذكية والمدن الصحية والمدن النظيفة والإدارة الحضرية/البلدية المستدامة تماماً). والهدف أيضاً هو تنسيق الإجراءات ومنظور النتائج لتقييم التقدم بشكل أفضل وتجنب ازدواجية الجهود.

### 2.4. تعبئة استثمارات القطاع الخاص

• تعزيز الإطار القانوني للمشاركة بين القطاعين العام والخاص والمساعدة الفنية لتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المستوى الوطني والمحلي.

• وضع استراتيجية وطنية لتمويل المناخ لتعبئة الاستثمارات من الشركات الخاصة. ويمكن أن يشمل ذلك السندات الخضراء، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وحوافز للتكنولوجيات الخضراء (مثل الطاقة الشمسية، وتحويل النفايات إلى طاقة، وكفاءة استخدام الطاقة).

• تعزيز مضاعفة النماذج ذات الصلة بالامتيازات البلدية (مثل الشركات التجارية البلدية) داخل البلاد من خلال نظام المساعدة الفنية للسلطات المحلية (يمكن تقديم هذه الخدمة داخل SSM).

• تشجيع القطاع الخاص على تبني ممارسات مستدامة من خلال نظام وطني لإصدار شهادات الأعمال الخضراء. ينبغي مكافأة الشركات التي تظهر عمليات واعية بالمناخ (استخدام الطاقة المتجددة، وسلاسل التوريد المستدامة) بحوافز ضريبية أو مزايا سوقية.

## 3. إطار الرصد والتقييم

### 3.1. تحليل فجوة البيانات

تشمل الإجراءات الموصى بها على سبيل المثال:

• إن ضعف إطار الرصد والتقييم يقلل من فعالية التشريعات وإطار السياسات وخطة العمل الوطنية بالإضافة إلى مؤشرات استراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات.

• بناء "أدوات تتبع العمل المناخي - مؤشرات الرصد" الوطنية، ومنصات إلكترونية وبوابات وبطاقات أداء لبدء و/أو تعميق المناقشات الوطنية حول العمل المناخي وسياقه الوطني. سيسمح ذلك بتتبع الإجراءات الحكومية المتعلقة بالمناخ وقياسها مقابل هدف اتفاقية باريس.

• إنشاء كيان واحد في وزارة البيئة ليكون بمثابة مركز لجمع ومعالجة وأرشفة وإعداد تقارير عن مخزونات غازات الدفيئة.

• بالنسبة للسلطات المحلية، القيام بإجراء تحليل متعدد القطاعات للبيانات المتاحة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ SEACAP.

• تحسين التشريعات لتسهيل جمع البيانات للقطاع الخاص.

### 3.2. جمع وإدارة البيانات

تطوير مركز وطني للمعلومات، وتنظيم البيانات وتقييم التقدم المحرز في تعميم المساهمات المحددة وطنياً على المستويين الوطني والمحلي.

### 4. أنشطة بناء القدرات

تشمل الإجراءات الموصى بها على سبيل المثال:

#### 4.1. الموارد البشرية على المستويين الوطني والمحلي

##### • علي المستوى الوطني

- إجراء أنشطة بناء قدرات الخبراء الوطنيين بشأن جمع البيانات - أي تطوير قائمة جرد غازات الدفيئة بما في ذلك الاستخدام التفصيلي للمبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC) وأوراق البيانات والحسابات.

• تعزيز القدرات الفنية في الوزارات والمكاتب الحكومية المحلية لتحليل البيانات المناخية والنمذجة وتخطيط السيناريوهات. إن التدريب على أدوات مثل أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS) وأطر تقييم تأثير المناخ يمكن أن يمكن صانعي القرار المحليين.

- تصميم وتمويل وتنفيذ إجراءات مستهدفة لبناء القدرات والتدريب أثناء العمل للخبراء الوطنيين المسؤولين عن إعداد الاتصالات المستقبلية المتعلقة بتغير المناخ الموجهة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

- إجراء أنشطة بناء القدرات للخبراء الوطنيين في مجال إعداد خطة العمل الوطنية واستراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات.

##### • علي المستوى المحلي

• دعم البلديات المحلية في تطوير خطط عمل الطاقة المستدامة (SEACAPS) الخاصة بها والتي

تعكس نقاط الضعف والأولويات الإقليمية. يمكن للنهج اللامركزي الذي يتبعه الأردن أن يساعد في مواجهة تحديات محددة مثل إدارة الجفاف في المناطق الزراعية أو إدارة الحرارة في المناطق الحضرية في المدن.

- إدراج خطة SEACAP ضمن الخطط الاستراتيجية للبلديات أو البناء عليها وتفعيل تنفيذها من خلال ربط ذلك بتخطيط الميزانية السنوية و/أو التخصيص المحدد للبلديات.

- تشكيل فريق وطني لتخطيط المناخ يساعد في إعداد الاستراتيجيات الوطنية (بشكل تفاعلي مع SSM).  
- تعيين "مدير تنفيذ SEACAP" في كل سلطة محلية، والذي سيشرف على إعداد وتنفيذ خطة SEACAP.

### 4.2. أنشطة التدريب

• تقييم الاحتياجات نحو عقد دورات تدريبية مكثفة على المستوى الوطني بشأن تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، بما في ذلك تلبية الاحتياجات ومواجهة التحديات على المستوى المحلي.

• بالإضافة إلى التدريب المباشر لـ SEACAP من خلال آلية SSM المقترحة، لتوفير أيضاً إجراءات بناء قدرات موجهة بشكل جيد لأعضاء NCG حول كيفية تطوير مبادئ توجيهية وطنية وكيفية تنفيذ تعميم المساهمات المحددة وطنياً (أي تطبيق التوصيات المتقدمة أعلاه).

• توفير إجراءات محددة لبناء القدرات لرفع القدرة على تمويل المناخ في مجالات مختلفة، على سبيل المثال، الربط بين التمويل الوطني الخارج لضمان تكامله مع التمويل الدولي المتاح.

### 4.3. الأدوات/المبادئ التوجيهية

• ضمان الإعداد المناسب لمناهج الأنشطة التدريبية ذات الصلة والأدوات والمبادئ التوجيهية لاستخدام تنفيذ التوصيات من قبل مختلف أصحاب المصلحة.

• استخدام وإتاحة إرشادات التخطيط المبتكر لـ SEA-CAP، والنماذج والأدوات المتعددة التي ستكون متاحة من خلال SSM، وإرشادات التخطيط المتكيفة مع الظروف الوطنية.

• تنظيم أنشطة التوأمة من خلال مؤسسات أعضاء مجموعة التنسيق الوطنية مع البلدان التي يتم فيها تعميم المساهمات المحددة وطنياً في الخطط الوطنية.

### 4.4. الاتصالات العامة

• إنشاء مكتب وطني مسؤول عن التواصل مع مراكز تطوير المؤسسات الوطنية والذي سيعمل أفقياً مع جميع الوزارات المعنية وعمودياً مع جميع السلطات المحلية من أجل إيصال رسالة متزامنة ومتكاملة إلى الجمهور.

• تصميم وتنفيذ إجراءات التوعية على المستوى الوطني، مثل:

الاجتماعي من خلال أفضل القصص والإجراءات. يمكن نشرها على مدونة محددة حيث يمكن للأشخاص التصويت ومشاركة قصتهم وصورهم المفضلة.

#### 4.5. تميم مراعاة المنظور الجنساني

• دمج تميم مراعاة المنظور الجنساني في مجمل جهود تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً على المستويين الوطني والمحلي.

• ربط إطار السياسة الوطنية ببرنامج عمل ليما المعزز لمدة خمس سنوات بشأن المساواة بين الجنسين وخطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين (القرار 25/3 - CP - ديسمبر 2019)  
<https://unfccc.int/documents/204536>

- إعداد وإطلاق الحملات التوعوية الوطنية العامة على عدة مستويات. تشمل الأنشطة على سبيل المثال ما يلي: ملصقات إعلامية؛ أفلام قصيرة عن واقع تغير المناخ؛ سلسلة من أفلام الشهادات الصغيرة لتعزيز العقول المبدعة والإجراءات والحلول البيئية المبتكرة؛ حملات لتعزيز ريادة الأعمال الخضراء في البلاد، وتسليط الضوء على الإجراءات الناجحة التي اتخذتها رائدات الأعمال وما إلى ذلك.

- إدراج عنصر للتوعية المناخية في جميع البرامج الوطنية المتاحة.

- تميم وتنفيذ إجراءات توعية على مستوى المجتمع المدني، مثل إجراءات تحديات الشباب، من أجل تعزيز قوة الشباب وإلهامهم للعمل معاً، ومعالجة تحديات المناخ في وسائل التواصل





تم إنتاج هذه الوثيقة بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. محتوياتها هي مسؤولية فريق مشروع كليما - ميد ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي.

لا يجوز إعادة إنتاج هذا المنشور كلياً أو جزئياً وبأي شكل دون الحصول على إذن خاص من صاحب حقوق الطبع والنشر، بشرط ذكر المصدر.

سيكون مشروع كليما - ميد ممتناً لتلقي نسخة من أي منشور يستخدم هذا المنشور كمصدر.

---

التصميم: وكالة بيريل للدعاية والإعلان

الصور: الغلاف، الصفحتان - 9,23 أرنو دوبيستسيلين

ص 8 ص 8 بلدية أم الجمال

ص 12 بلدية السلط

ص 15, 19 - Freeimages.com

الغلاف الخلفي، ص 17 - ميريام مقدسي

---

تم النشر بواسطة مشروع كليما - ميد، العمل من أجل المناخ في جنوب البحر المتوسط، يونيو 2022



[www.climamed.eu](http://www.climamed.eu)

يتم تنفيذ المشروع بواسطة  
كونسورتيوم بقيادة

